قيادة المؤتمر الإسلامي تهنئ الشعب الإرتري والأمة الإسلامية بحلول عيد الأضحى المبارك

لأي تنظيم مواقفه التي يراها الأصلح والأسلم لحل مشكلات البلاد

بسم الله الرحمن الرحيم

الرسالة
Alresala

العدد (١٢)

ذي الحجة ١٤٣٠هـ

نشرة دورية يصدرها :
مكتب الإعلام
للمؤتمر الإسلامي الإرتري

Email :
almasar66@yahoo.com

2 مؤتمر بروكسل

4 هذا ما لزم توضيحه

غرف البالتوك الإرترية

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى ، وبعد :

في سياق الحوار والمناقشات بين المهتمين بالشأن السياسي حول عدد من القضايا التي تنتظمها مواقع الإنترنيت الإرترية ظهرت غرف البالتوك التي تستضيف سياسيين في مواضيع هامة ، حيث يمكنهم من خلالها عرض أفكارهم وآرائهم حول الموضوع المحدد ، ويحضر هذه الغرفة عدد مقدر من القيادات والكوادر السياسية من جميع أنحاء العالم لتسمع وتشارك بمناقشاتها ومداخلاتها .

وهذه الحالة تعلي من شأن قيمة الحوار التي هي وسيلة سياسية هامة لفهم بعضنا البعض وتقريب وجهات النظر بشكل مباشر والتعرف على حيثياتها ومنطلقاتها . كما أنها تفيد على التعرف على ملاحظات الآخرين في القضايا السياسية الإرترية ، وهذا بدوره يساعد في تطوير الأفكار وتصويب المواقف لأصحابها إذا تطلب الأمر ذلك .

وغرف البالتوك يمكنها أن تحقق الكثير من أهداف الحوار الصحيح الذي ننشده والذي نحن بحاجة إليه في حياتنا السياسية إذا ما التزمت بالمصلحة العامة واحترمت الرأي الآخر ، وتجنبت الإساءة والاتهامات والتجريح ، وتمحورت حول الموضوعية ، وتفاعلت بإيجابية .

وإثراء للساحة السياسية فقد شارك الأستاذ حسن سلمان رئيس المؤتمر الإسلامي الإرتري في غرفة DEMOCRACY FOR ALL ERITREAN GROUP DISSCUSION في شهر أكتوبر الماضي ، قدم فيها تعريفا بالمؤتمر الإسلامي ورؤاه ومواقفه السياسية ، كما تناول قراءة للواقع السياسي الإرتري الراهن ، وقد حضر الغرفة حوالي مائة وثلاثين شخصا من أقطار العالم .

الأستاذ حسن سلمان يدعو إلى دولة مدنية

أجرى موقع عدوليس حوارا مع الأستاذ حسن سلمان رئيس المؤتمر الإسلامي الإرتري نشر منه عدوليس ملخصا لما قاله الأستاذ حسن ، جاء فيه دعوته الى قيام دولة مدنية مؤسسة على القيم الدينية والاعراف والتقاليد الايجابية والمواثيق الدولية . وقال بغياب معارضة داخلية منظمة ، وذكر أن وجود المعارضة خارج الحدود يحد من فاعليتها ، وأرجع سلمان اسباب احجام الشعب عن تأييد المعارضة الى خلل في البناء الهيكلي للمعارضة بجانب انتشار ظاهرة الانقسامات والانشقاقات التي تنتظم صفوف التنظيمات وكذلك غياب الخطاب السياسي الذي يقنع الجماهير . وبشأن التفاهم الذي وقع بين التنظيمات الخمسة قال بأنه يشير الى ان المشروعين الوطني والإسلامي يمكن ان يتعايشا وقابلان للتعاطي مع بعضهما والتعاطي مع الواقع السياسي لبلورة رؤية وطنية جامعة . اما فيما يتعلق بجبهة التضامن فقد أوضح سلمان إن المؤتمر الإسلامي يعطي الأولية للتحالف الديمقراطي الاريتري وأن مجلس شورى المؤتمر الإسلامي رفض الانضمام للجبهة لوجود عدد من الأسئلة حول طبيعة مشروع الجبهة وبرنامجها . وعبر سلمان عن أهمية مؤتمر الحوار الوطني الذي اقر التحالف عقده لمناقشة و إقرار وتجاوز كثير من المشكلات داخل قوى المعارضة.

عيد سعيد

يهنئ المؤتمر الإسلامي الإرتري الشعب الإرتري والأمة الإسلامية بحلول عيد الأضحى المبارك أعاده الله علينا وعلى شعبنا وأمتنا باليمن والخير والبركات والأمن والسلام ، وتقبل الله منا ومنكم ، وكل عام وأنتم بخير .

المكتب التنظيمي يقوم بجولة تنظيمية شاملة

قام المكتب التنظيمي للمؤتمر الإسلامي في شهر اكتوبر الماضي جولة تنظيمية إلى كل المناطق تفقد خلالها سير وأداء العمل التنظيمي للوحدات التنظيمية ، وأجرى إعادة لتكوين الوحدات ، كما ناقش مع قيادات العمل الجماهيري والأعضاء سبل تفعيل النشاط وفق البرامج التنظيمية المقرة والموجهات الجديدة ، هذا وقد أطلع المكتب جماهير المؤتمر الإسلامي بأوضاع التنظيم والدور الذي يقوم به في تنفيذ برامجه وتحقيق أهدافه في كافة المجالات .

مؤتمر بروكسل لتوحيد السياسة الأمريكية والأوروبية تجاه إرتريا

نظمت المستشارة الاوربية للسياسات الخارجية (إيبا) مؤتمرا حول السياسة الأوروبية الأمريكية تجاه إرتريا وبقية دول القرن الإفريقي . عقد المؤتمر في بروكسل عاصمة بلجيكا في يومي التاسع والعاشر من نوفمبر الجاري ٢٠٠٩م . حضر المؤتمر مجموعة من كبار المسئولين السياسين والاكاديمين الاوربيين والامريكين ودول القرن الافريقي بالإضافة الى سياسيين ارتريين من دول الشتات ونشطاء حقوق الانسان وقادة منظمات المجتمع المدني .
وحسب البيان الختامي لهذا المؤتمر فقد تناول المؤتمر العديد من القضايا ومن اهمها :

- الدور الارتري في القرن الافريقي واهم القضايا الاقليمية .
- تحليل سياسي لطريقة التعامل الاوربي والامريكي مع الشأن الارتري والقرن الافريقي .
- اوضاع حقوق الانسان في ارتري والمنطقة .
- سياسة لجنة الاتحاد الاوربي المتعلقة بحقوق الانسان .
- وجهة نظر الارترين في المهجر للنظام الديمقراطي والاستقرار الاقليمي .
- تعزيز دور اللاعبين غير الحكوميين في ارتريا والقرن الافريقي .
- احترام الحريات الدينية .

وخاطب المؤتمر كل من :

- روجر مور ، مدير دائرة القرن الافريقي في لجنة الاتحاد الاوربي .
- روبرت هودك ، السفير الامريكي السابق في ارتريا واثيوبيا .
- اكجيل ماغني ، رئيس الوزراء النرويجي السابق ورئيس مركز اوسلو للسلام وحقوق الانسان .
- برخت هبني سلاسي ، استاذ الدراسات الافريقية واستاذ القانون في جامعة كارولاينا الشمالية

كما تناول البيان خطر المجاعة وغياب الدعم الانساني ، وقال بأن المواطنين الارترين سجلوا اعلى نسبة لطالبي اللجوء في عام ٢٠٠٨م حسب احصائيات المفوضية السامية للاجئين وتعرض البيان للمشكلة الصومالية في جانبها الانساني اللجوء والحاجة الى المساعدات وفي جانبها السياسي والعسكري .كما اشار البيان الى انتهاكات حقوق الانسان في عموم منطقة القرن الافريقي ، موضحا ظاهرة الاعتقالات الجماعية والعقاب الجماعي التي اصابت الشعب الارتري ، وغياب البرلمان والانتخابات الديمقراطية واستقلالية النظام القضائي وعرقلة عملية التغيير الشامل .ان ارتريا تذيلت قائمة ترتيب الدول الاشد فتكا بحرية الصحافة وتم تصنيفها الاكثف عسكرة بين دول العالم .ودعا المؤتمر في بيانه الى :
انقاذ قرار لجنة ترسيم الحدود الارترية والاثيوبية دون قيد او شرط.دعوة المجتمع الدولي وخص امريكا ودول الاتحاد الاوربي والصين الي اتباع طريقة تعامل تتسم بالتماسك ازاء منطقة القرن الافريقي .تنفيذ معونات التنمية الاوربية ومرافبتها ومراجعتها من خبراء مستقلين بشكل صارم بما يتوافق مع اتفاقية كوتونو . وقد اوصى المؤتمر :
الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي الى ادماج دول الفرن الافريقي في نقاشات سياسية اوسع .الضغط على الحكومة الارترية لاطلاق سراح السجناء السياسين واحترام الحقوق الانسانية لمواطنيها وتعيين لجنة لتقصي حالة حقوق الانسان في ارتريا والصومال واثيوبيا . تعزيز وتقوية تحول دول القرن الافريقي نحو الديمقراطية بالاعتماد على مبادرات المجتمع المدني وتجمعات مواطني هذه الدول في دول المهجر. اتخاذ خطوات لحل مشكلة اللاجئين من دول القرن الافريقي . التأسيس لعملية العدالة الانتقالية في ارتريا عبر دراسة وتفويض لجنة للاعداد لعملية العدالة الانتقالية والمصالحة وتضميد الجراح .

في تصريح صحفي لمؤتمر بروكسل

السيد : دبلوماسية التروي والهدوء كانت غير ذات أثر على النظام الإرتري

في التصريح الصحفي الذي جرى بشأن مؤتمر بروكسل لتوحيد السياسة الأمريكية والأوروبية تجاه إرتريا تحدثت مريام فان ريسن رئيس مستشارية السياسات الأوروبية الخارجية قائلة : (إن المنطقة بحاجة إلى المجتمع الدولي كي يقترح طريقة شاملة ومتماسكة لإيجاد السبل الكفيلة بوضع حد للمعاناة الإنسانية الفظيعة والأزمة السياسية في القرن الإفريقي) و قالت : (إن الاستراتيجية الأحادية من قبل الدول قد جاءت بالفشل الذريع بينما تتفاقم الأوضاع وتتأزم ، كما هو الحال في القرن الإفريقي) ، وأضافت : (بأن أحد أهم الشروط الأساسية لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة هو التنفيذ غير المشروط للقرار النهائي والملزم الذي صدر عن لجنة ترسيم الحدود بين إثيوبيا وإرتريا) .
وأكد كجيل ماغني رئيس الوزراء النرويجي السابق ورئيس مركز أوسلو للسلام وحقوق الإنسان على : (أن المؤتمر أتاح منبرا استثنائيا للتفاكر والتناظر بجمعه للسياسيين والعلماء والنشطاء من الجنوب والشمال على صعيد واحد) ، ودعا إلى اتخاذ مقاربة واضحة ومباشرة إزاء دول القرن الإفريقي بالتواؤم مع التحليل العميق للقرن الإفريقي باعتباره بؤرة للأمن الإقليمي .
كما تحدث عبد الرحمن السيد من منظمة مواطنون من أجل الحقوق الديمقراطية في إرتريا مشيرا إلى دعم الاتحاد الأروبي : (إننا ممتنون للعمل الدؤوب الذي أبداه الاتحاد الأروبي لتخفيف حدة الفقر في إرتريا غير أن علينا الإذعان للحقيقة الماثلة وهي أن دبلوماسية التروي والهدوء كانت غير ذات أثر على النظام الإرتري طوال السنوات الماضية) وأضاف (أن على الإتحاد الأروبي التأكد من التوزيع الصارم للمعونات التنموية حسب اتفاقية كتونو ... ومنع استخدامها لتقوية عود النظام الديكتاتوري) .

هذا ما لزم توضيحه
حول ما كتبه الأستاذ حامد تركي

تحفظ المؤتمر الإسلامي الإرتري من الانضمام إلى جبهة التضامن الإرترية لأسباب يراها كان مدعاة لدى البعض لإلصاق التهم غير المبررة على المؤتمر ، وتوجيه حملة تشويهية ضده مباشرة وغير مباشرة بوسائل مختلفة ، ومما كتب في هذا السياق مقال الشيخ حامد تركي الطويل الذي جاء تحت عنوان (رسالة مفتوحة إلى المناضل / حامد ضرار) في الحلقة الثالثة من موضوعه (الحوار الوطني خلفياته وأهدافه) والمنشور في المواقع الإرترية الإلكترونية . وقد احتوى المقال على الكثير من التهم والمعلومات غير الصحيحة ، والتي يلزم التوضيح بشأنها لإزالة اللبس وتصحيح المعلومات والمفاهيم التي وردت ، ولهذا كتب مكتب الإعلام للمؤتمر الإسلامي الإرتري مقالا بعنوان (هذا ما لزم توضيحه حول ما كتبه الأستاذ حامد تركي) وتم نشره في المواقع الإلكترونية ، ولتعميم الفائدة تنشره (الرسالة) فإلى نص المقال :

إن من سمات الحركة الإسلامية وآدابها الشرعية وضع الاعتبار لأهل السبق والبلاء الذين شهدوا ولادتها الأولى ، ورعوا نشأتها ومراحل تطورها بكل صدق واحتساب ، وفي هذا السياق يبرز ضمن آخرين الأستاذ حامد صالح تركي كأحد قادتها ورموزها ، والذي نكن له الاحترام الكامل والتقدير التام ، فمهما يكن من اختلافنا معه في وجهات النظر ، و تقديرالمصالح والمفاسد يظل الشيخ تركي أحد القامات الكبيرة في ساحات العمل الإسلامي .

ومن آداب الحركة الإسلامية وثوابتها الأخلاقية أنه لا أحد فوق الاستدراك والتصويب مهما علت مكانته وتسامت قامته ، فالكل يؤخذ منه ويرد عليه إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم .

والمؤتمر الإسلامي كغيره من الكيانات الإسلامية أكد أكثر من مرة أن تجربته العملية وممارسته الفعلية تجربة بشرية محضة ليس لها أي قداسة أو عصمة ، وتظل مواقفه السياسية قابلة للصواب والخطأ ، وبالتالي قابلة للنقد بأصوله وضوابطه الشرعية المعروفة ، فالمؤتمر الإسلامي الإرتري لن يستنكف عن النصيحة ، وقادر على التعامل الإيجابي مع النقد الموضوعي المبني على الحقائق والوقائع ، ومن حق الآخرين أن يختلفوا أو يتفقوا مع مواقفه وفق تحليلاتهم وتقديراتهم الخاصة ، وهو حق مشروع في حدود الأدب والاحترام .

ومن أصول العمل السياسي أن لأي تنظيم خياراته ووسائله التي يقدر بها المصالح والمفاسد ، وبالضرورة هنا التنبيه بأنه لا أحد يملك فردا كان أو تنظيما أن يحدد الثوابت ، وأن يرسم الاتجاه أو يضبط البوصلة للآخرين فتلك حقوق أصيلة لمؤسسات أي تنظيم وعضويته . ولأي تنظيم مواقفه التي يراها الأصلح والأسلم لحل مشكلات البلاد المستعصية ، وهو حق مشروع حتى لو لم يطمئن له الكثيرون ، وأن يختار الموقف الذي يراه وفق تقديراته ومرئياته ، حتى وإن لم يقتنع بها الآخرون ، طالما لم يهدم بها أصلا متفق عليه ، أو يتجاوز بها ثابتا مجمع عليه من الجميع .

وتأسيسا على ذلك فإن المؤتمر الإسلامي الإرتري يوضح في هذا المقال حول عدد من المسائل التي أثارها الأستاذ حامد تركي في سياق مقاله الذي جاء تحت عنوان (رسالة مفتوحة إلى المناضل / حامد ضرار) في الحلقة الثالثة من موضوعه (الحوار الوطني خلفياته وأهدافه) تناول فيه مواقف المؤتمر الإسلامي الإرتري دون التصريح باسمه لكن من الحيثيات والقرائن التي أوردها تؤكد أن في مقدمة المعنيين في كثير مما تناوله المؤتمر الإسلامي ، وقد أظهر قدرا كبيرا من التحامل عليه حتى يخال القارئ أن الشيخ تركي قد أخطأ في اختيار العنوان لمقاله.

ويبدو أن المشكلة التي أثارت حفيظة الشيخ تركي ودفعته للتحامل على المؤتمر الإسلامي بوتيرة زائدة خارجة عن المألوف هي تحفظ المؤتمر الإسلامي في الإلتحاق بجبهة التضامن الإرترية التي تأسست في مايو ٢٠٠٩م ، وبالتالي اعتبر ذلك بالضرورة الوقوف ضدها .

وقد أورد الشيخ تركي الكثير من المعلومات والمفاهيم التي تستدعي التصحيح خاصة ما يتعلق منها بالمؤتمر الإسلامي الإرتري ، وبحسب ما تخضع له حلقاته التي يكتبها في الحوار الوطني لرقابة تنظيمية كما أشار إلى ذلك بقوله : (... حدث تدخل يمنع نشرها ـ يعني الحلقة الثانية ـ من مستوى تنظيمي أعلى مني) ، وبما أنه من قيادات الحزب الإسلامي الإرتري للعدالة والتنمية فإن ما سمح بنشره في الحلقة الثالثة موافق عليه بالضرورة تنظيميا ، ويمثل قناعة التنظيم ورؤاه ، كما أن ذلك أيضا بعكس رؤية جبهة التضامن التي يعتبر الشيخ تركي أحد منظريها .

والمؤتمر الإسلامي الإرتري لم يكن في مراده أن يدخل في ساحة الردود في المنابر الإعلامية ، ابتعادا عن الاتهامات وتوسيع الهوة بين الفرقاء وتعميق أزمة عدم الثقة التي تعاني منها الساحة الإرترية ، وكنا نأمل أن يكون ما أثاره من قضايا موضوعات لحوارات معمقة بين المعنيين لتقريب وجهات النظر أو التعرف على الحيثيات التي تأسست عليها المواقف ، بدل أن تبنى المواقف والرؤى على التحليلات والظنيات بعيدا عن الحقائق الواقعية . لكن نجد أنفسنا مضطرين لأن نصحح الكثير من المعلومات والمفاهيم المغلوطة التي وردت في الحلقة الثالثة ، ونعرف الراي العام الإرتري على سياسات المؤتمر الإسلامي ومفاهيمه ، ليحكم عليها عن بينة .

الفكرة المحورية للشيخ تركي :

بنى الشيخ تركي تحليلاته واستنتاجاته على فكرة محورية واضحة التأثير على مباني مقاله ، وهي تتمثل في قوله : بـ (أن المثقف المسيحي قد حسم خياراته وليست له حيرة ويقوم بواجبه كما ينبغي لخدمة الأهداف التي يؤمن بها ...) ، ولهذا يتجه في مقاله إلى اختزال خيارات المثقف في المشروع الإقصائي للجبهة الشعبية ، بينما ذلك تبطله الوقائع والشواهد التي تؤكد على وجود عدد ضخم من المثقفين المسيحيين خارج سياق مشروع الجبهة الشعبية ، فالقول بأن المثقف المسيحي قد حسم خياراته قول

مجاف للحقيقة .
ونلاحظ الإضطراب في التوصيف في حالة المثقف الارتري والحالة السياسية الارترية عموما ، فتارة يتجه الأستاذ إلي توصيف هذه الحالة بالحالة الطائفية ، وتحميل العنصر المسيحي مسئولية كثير من المشكلات ، وتارة يبرز حالة اليسار كحالة فكرية أيدولوجية تسعى إلى جمع الشتات الديني خارج سياقات الدين وروابطه .

كيل الاتهامات بغير حق :

كما أن اتهام كافة المخالفين في الرأي والاجتهاد السياسي بطلب الاستجارة أو السعي وراء فتات السلطة وبالإرجاف والانهزام النفسي والاستسلام للسير في موكب الاقصائيين والطائفيين من ابناء المجتمع المسيحي إلى غير ذلك من الاتهامات التي ألصقها على المخالفين لرأيه دون النظر إلى الدوافع والخلفيات ، ودون استصحاب الحالة الارترية المعقدة التي جعلت من أمثال الأستاذ تركي أكثر اضطرابا في مواقفه الفكرية والسياسية من داعية ومنظر لفكرة الحوار والتعايش مع الآخر المسيحي باعتبار أن ذلك ضرورة وطنية إلى ما نلاحظه اليوم من انقلاب في اطروحاته السياسية .

إشكالية التمثيل :

ويطالب الأستاذ تركي (معاشر المثقفين والسياسيين من أبناء المسلمين بالاجتماع والتحاور في حال المجتمع المسلم وتحديد الرؤى ، ومن ثم محاورة الطرف المسيحي من أجل الوصول إلى مفاهيم مشتركة لتصحيح معايير ومعادلات الشراكة الوطنية).
وهنا يطرح سؤال : من يعبر عن الطرف المسيحي ؟ هل هو النظام باعتباره حقق للمسيحين كافة تطلعاتهم كما عبر الأستاذ تركي وبالتالي لا اعتبار للقوى الأخرى باعتبار النظام هو الممثل الشرعي الوحيد ؟ أم أن هنالك قوة وطنية مسيحية لها وزنها واعتبارها ؟ والنظام لا يعبر عنها لا فكرا ولا ممارسة . وإن سلمنا بذلك بطلت مقولة حسم المسيحيين لخياراتهم ، وإن كانت الأخرى فلا معنى للحوار خارج إطار النظام ، وبالتالي كل الجهود المبذولة للحوارات والتحالفات بما فيها التحالف الديمقراطي لا معنى لها . وفي المقابل يطرح أيضا سؤال : من هو الممثل المخول من كل المسلمين ليعبر عنهم ويتحدث بإسمهم ؟
وإن اعتبار كافة الجهود التي بذلت في تطوير الخطاب السياسي للإسلاميين وعموم المسلمين في التعايش والحوار غير مجدية ، وبالتالي يجب البحث نحو خطاب سياسي جديد من خلال مشروع التضامن لتحديد سياسات ومواقف جديدة ، يجعلنا نقف طويلا حول مدى نضج هذه الفكرة وفاعليتها والخوف من أن تكون نابعة من حالات اليأس والإحباط مما يجعلنا نتراجع عنها بعد حين، وهذا نجده في قوله (كما أن استهلاك مداد كثير في تحبير التقارير والمقررات الداخلية لتنظيماتنا وتحالفاتنا طوال عشرات السنين لإصلاح الشأن الإرتري ، ما أغنى عنا ذلك شيئا) .

التصريح الصحفي للتنظيمات الخمسة :

إشارته غير المباشرة إلى التصريح الصحفي الذي صدر من التنظيمات الخمسة وأن التصريح كان بإرادة من حزب الشعب والحزب الديموقرطي لتحسين صورتهما وما الأطراف الأخرى إلا مجموعة من المغفلين والمستدرجين الذين لا يحكمهم فكر ولا رؤية سياسية ولا برنامج عملي ولا مؤسسات حاكمة ففي هذا تجن عظيم على المخالفين في الرأي والنظر إليهم بمنطق الأستاذية والوصاية واعتبارهم قصر ، ولو أعدنا النظر إلى التاريخ سنجد أن الأستاذ تركي كان من أكثر الساعين إلى الحوار مع الآخر المسيحي والعلماني ويقول في مقاله : (وحين تحركت حركة الجهاد الإسلامي لرأب تصدعات التنظيمات المعارضة الإرترية وتوحيد صفها لمواجهة الخطر المشترك من النظام الإرتري الدكتاتوري ، وبدأت لتحقيق هذا الهدف في حوارات ثنائية وتوقيع اتفاقيات وتفاهمات معها) ، فهل الأوصاف التي ذكرها هي حكم على هذه التجربة بأثرها ؟ أم هو الكيل بمكيالين ؟
أما عن تساؤلات الاستاذ للأطراف المستدرجة ـ حسب قوله ـ حول مواقف اليسار المتطرف وهل غير موقفه أم لا حتى نقيم معه تحالفات ؟ فإننا نقول بأن السؤال موجه إليه ومقلوب عليه ، حيث أن نظرتنا لليسار حسب ما ذكره الأستاذ تركي نفسه موزع بين التنظيمات الإرترية ، وهو موجود في التحالف الذي تشكل تنظيمات التضامن جزءا فيه ، فالسؤال المطروح لماذا التفريق بين المتماثل ؟ ولماذا الانتقائية في التعامل ؟
أما عن توصيف الأستاذ لما جرى من تفاهمات بين التنظيمات الخمسة هو تحالف في مقابل جبهة التضامن فليس بدقيق ، لأنه ليس هنالك تحالف بالمعنى الصحيح بقدر ما هنالك تفاهمات حول قضايا معينة تم الإعلان عنها في حينها ، وما يربطنا بالتضامن ليس بأقل مما يربطنا بالآخرين في إطار التحالف إلا اذا تم التعامل مع الموقف وفق مقولة (من ليس معنا فهو ضدنا) ، ولا نعتقد أن ذلك صحيح في العلاقات مع الآخر التنظيمي .
وإذا فهم الأستاذ تركي أن محاورة الآخرين والبحث معهم عن قواسم مشتركة لتعزيز الثقة هو تفتيت للمسلمين واختراق لجبهتهم فهو فهم بعيد عن الصواب . ومتى كان إدارة الحوار مع هذا أو ذاك يحتاج إلى قبض ثمن كما يقول ، ومتى كان التفاهم أو الاستعداد لفتح بعض الملفات الخلافية ومناقشتها يعتبر الاختباء تحت (حصان طروادة) .

هاجس استلام السلطة :

وأما القول : (بأنه ليس هناك بصيص أمل لوصول موكب استلام السلطة ووراثتها من نظام الجبهة الشعبية) فإن كان الأمر كذلك فلماذا القلق واتهام المخالفين بكل هذه الاتهامات ومنها التهافت إلى السلطة وفتاتها وبيعهم دينهم بدنياهم ؟ ولكن الذي نرجحه هو وجود تخوفات في أذهان البعض بوجود ترتيبات خارجية مع طرفي حزب الشعب والحزب الديموقراطي لتسليم السلطة في ارتريا ، وهذا ما نلاحظه في التصرفات والملاحظات والتحالفات المفاجئة ، ويشير الاستاذ تركي الى ذلك بقوله (علما بأن ترتيبات تجري في الأفق الإقليمي والدولي منذ فترة ليست قصيرة تتحرك لحل معضلة تغيير الرئيس اسياس وانتقال السلطة عنه بشكل سلمي وسلس ضمن إطارات تضمن استمرار السلطة تحت قبضة حزب الجبهة الشعبية الديمقراطية والعدالة) .

لسنا جبناء في إبراز مواقفنا :

أما عن قضية التبرع بالإساءة والتجريح لكيان جبهة التضامن تحت أسماء حقيقية أو مستعارة فإننا نقول أن من امتلك الإعلان عن مواقفه صراحة وبكل شجاعة رغم الحملات المسعورة والتشهير المتعمد قادر على الدفاع عن وجهة نظره ومواقفه السياسية علانية ، وبهذا نقول نحن لسنا أوصياء على من يكتبون وبأي شكل يكتبون وقد يكون التخفي دلالة على مقدار و حجم الإرهاب الفكري الذي يمارس في إطار الصف المسلم ، غير أنه ليس هناك أحد يعبر عن وجهة نظرنا غير مؤسساتنا وقياداتنا ، والمتابع لأطروحاتنا ومواقفنا الفكرية والسياسية يعرف تماما أننا لسنا جبناء في إبراز مواقفنا وتبني قناعتنا .

الجمع بين المدح والذم :

أما عن دعوى الأستاذ بأنه يحترم خيارات الآخرين ويحترمهم في أشخاصهم كمناضلين ومواطنين شرفاء فهذا ما لا يساعد عليه طبيعة مقاله وخاصة إذا تعاملنا مع الأمر بمنطقه هو ، حيث حاصل الذم والمدح هو الذم ، وهذا ما لا نقول به منهجا وسياسة قال الله تعالى : (أولئك الذين نتقبل عنهم أحسن ما عملوا ونتجاوز عن سيئاتهم) ، فيمكن أن يجتمع المدح والذم ، والعبرة في النهاية للأغلب .

أين المشكلة ؟ :

كانت المفاجأة فيما ختم به الأستاذ مقاله بالقضايا الجديرة والملحة للمناقشة والتي أجملها في القضايا الخمسة الآتية :

اسقاط النظام الدكتاتوري وطبيعة شكل الديموقراطية ونظام الحكم الذي يناسب ارتريا .

الاتفاق على نظام ديموقراطي يضمن الحريات العامة والخاصة والتعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة .

الإقرار بالهوية الثنائية للشعب الإرتري واستحقاقاتها في الدين واللغة والثقافة وكافة حقوق المواطنة ، على أساس من المشاركة والمساواة في جميع مؤسسات الدولة السياسية ، والمدنية والعسكرية .

الاتفاق على وقف التغيير الديموقراطي (للاستيطان الداخلي) ، الذي يجرى في اراضي المسلمين ظلماً وعدوانا وعودة اللاجئين الى ديارهم وممتلكاتهم وأراضيهم التاريخية وإدانة النظام الإرتري لأسياس افورقي الذي يزرع الكراهية بين مكونات الشعب الارتري . والبحث في مقترحات جادة لايجاد حلول عادلة لمشكلة ضيق الاراضي في المرتفعات الإرترية .

مناقشة اية موضوعات أخرى يتفق المتحاورون – من السياسيين والمثقفين – على طرحها ومناقشتها، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بضمانات العيش الإيجابي المشترك للشعب الإرتري.

والسؤال المطروح أليست هذه القضايا محل اتفاق بين المعارضة ؟ أوليس ميثاق التحالف قد حسم هذه القضايا؟ ومن هي القوى التي لا تتفق مع هذه الاطروحات المذكورة في إطار التحالف ؟ وهل هذه الحملة التي خاضها الأستاذ ضد كافة الأطراف كانت لتأكيد هذه الثوابت المتفق عليها ؟ أم ان هنالك قضايا لم يعلن عنها الأستاذ وستطرح في حينها ؟ .

موقفنا من جبهة التضامن :

لعل الحملة التي وجهت إلينا هي بسبب عدم دخولنا في التضامن ولذلك لا بد ان نوضح موقفنا حتى يكون الجميع على بينة من أمرنا وذلك على النحو التالي :

إن طبيعة العمل الساسي وتقديراته تختلف بين شخص وآخر ومؤسسة وأخرى ، حيث كل يتخذ موقفه وفقا لمرجعياته وما حباه الله من عقل وفهم لمقاصد الدين وبحسب قراءته للمعطيات السياسية التي أمامه ، ووفقا لما توفر لديه من معلومات . وتأسيسا على ذلك فليس بمستغرب أن تتباين وجهات النظر سواء بين المسلمين أو غيرهم في المواقف والتقديرات السياسية .

الوضع الارتري معقد إلى حد كبير ، ومن الصعب جدا لأي طرف أيا كانت قدراته وإمكاناته أن يزعم أنه بمتلك ناصية الحقيقة ليخون أو يتهم بعد ذلك مخالفه ، وليس أدل على ذلك من طبيعة التغيرات في المواقف السياسية بين فترة وأخرى لكافة التنظيمات ، لأن الموقف السياسي في أصله موقف لحظي أي يقرأ في لحظته بناء على معطيات اللحظة نفسها ، وما تراه اليوم صوابا ربما تراه غدا خطأ بناء على حيثيات أخرى تكشفت وحقائق تجلت ، وهنا لا يلزم جلد الذات ولا التباكي على ما مضى حتى لا تتعطل عملية الإبداع وروح المبادرة ، بل الصحيح أن نقول إنما هو أجر أو أجرين ، فللمخطئ أجر الاجتهاد ، وللمصيب أجر الاجتهاد والصواب .

وتأسيسا على ما سبق فإننا ننظر إلى موقف جبهة التضامن بأنه خيار من الخيارات السياسية سواء للمسلمين والمهمشين أو غيرهم ممن انضووا تحت لوائها ، ولكنها ليست الخيار الأوحد، ولا الموقف الصائب الذي لا يحتمل الخطأ ، والقول بخلاف ذلك هو نوع من الإرهاب الفكري والوصاية السياسية على الآخرين ، ولأننا نؤمن بأن كل تنظيم أو جهة لها الحرية الكاملة في تقدير المصالح والمفاسد وبناء المواقف عليها ، خاصة في المشكلة الإرترية بتعقيداتها المحلية والاقليمية والدولية التي يصعب معها اختزال الموقف السياسي للمسلمين والمهمشين أو غيرهم في قالب واحد ، لأن في ذلك تبسيط لما هو معقد ومركب .

اطروحة التضامن بالرغم من أنها خيار من الخيارات السياسية إلا أنها في نظرنا لم تكن دقيقة في قراءة الواقع السياسي وتلمس مصلحة المسلمين على وجه التحديد ، حيث إن المعطيات المحلية والإقليمية والدولية تستدعي الحرص على التوفق الوطني والعمل على توحيد الصف الإرتري ، وأن الحرص الشديد على الخصوصيات والعزف على وتر المصالح الخاصة لا نعتقد أنه سيعجل بإسقاط النظام بقدر ما سيؤدي الى القلق المحلي الاقليمي والعالمي وهذا في تقديرنا لا يصب في باب المصالح على احسن الأحوال .

وبناء على ذلك فإن المؤتمر الإسلامي يرى أن مصلحة المسلمين والمهمشين تكمن في التأكيد على القضايا الوطنية الجامعة التي تصلح لأن يلتقي عليها الفرقاء وتجد المساندة من كافة القوى الحادبة على الحقوق والحريات وتحقيق أمن المنطقة واستقرارها ، ونعتقد أن إسقاط النظام أو تعديله لما يضمن حقوق الجميع هو أكبر مصلحة يجب أن يتوخاها الجميع ، ونرى أن أي انحراف عن هذا الهدف السامي هو انحراف في البوصلة الأساسية ، وادارة للمعارك في غير ميدانها ، ومحاولة لصناعة انجازات متوهمة غير حقيقية سيدرك أصحابها بعد فترة أنهم أضاعوا جهودا وإمكانات في غير ميدانها.

والناظر إلى الوضع السياسي بعد بروز التكتلات داخل التحالف ، وانصراف كثير من الجهود عن ميدان المواجهة مع النظام ، وتفرغ المعارضة لبعضها ، ومحاولة السعي من الكل لتقوية جبهته وكتلته ، وتجاهل ما هو مشترك جامع في اطار التحالف ، والذي نخشاه من خلال التصعيد والتصعيد المضاد على المستوى السياسي و الاعلامي هو انقسام التحالف أو شله إذا بقي على حاله ، وهذا ما يصب في مصلحة النظام بالنتيجة النهائية .

هل تمثل التضامن المسلمين ؟

إن القول بأن طرفا ما يمثل المسلمين وآخر يمثل المسيحيين قول يحتاج إلى دقة وتمحيص ، حيث إن التمثيل يحتاج إلى التفويض الرسمي أو القبول الشعبي العام ، ونحن في هذه المرحلة لا نحسب أن هذه الخاصية تتوفر لطرف ما ، خاصة في ظل التعدد الفكري والسياسي والتنظيمي وتوزع مكونات المجتمع، ووفقا لذلك فالصحيح أن كل طرف تنظيمي في أحسن أحواله يمثل المنضويين تحته ، فمثلا المسلمون اليوم يتوزعون في كافة التنظيمات (تنظيمات إسلامية ، وتنظيمات قاعدتها مسلمين ، وتنظيمات خليطة) وبأحجام متفاوتة ، ولا نستطيع أن نجرد أي فرد مسلم بعض النظر عن انتمائه التنظيمي من هويته ومشاعره وأحاسيسه ، كما لا نستطيع أن نقول بأن المكون الفلاني هو الذي يعبر عن المسلمين ، فإن في ذلك اختزال مخل وافتئات على الآخرين وتحميل الأمور ما لا تحتمل ، وهذا يعني أن فشل تجربة من التجارب هو فشل لأصحابها وليس للقطاع الذي تزعم تمثيله .

مصطلحات سياسية ومعانيها

تستخدم في العمل السياسي الكثير من المصطلحات السياسية ، ولهذه المصطلحات معان ومضامين محددة ، و معرفة هذه المصطلحات ومعانيها يساعد في التوعية السياسية للمجتمع وممارسة السياسة بعلم ووعي ، وفيما يلي مجموعة من " المصطلحات السياسية " التي تتردد كثيرًا في وسائل الإعلام أو المقالات والمواضيع السياسية نعطي تعريفات عنها للفائدة .

التعددية :

مذهب ليبرالي يرى أن المجتمع يتكون من روابط سياسية وغير سياسية متعددة ، لها مصالح مشروعة متفرقة، وأن هذا التعدد يمنع تمركز الحكم ، ويساعد على تحقيق المشاركة وتوزيع المنافع.

الدكتاتورية :

كلمة ذات أصل يوناني رافقت المجتمعات البشرية منذ تأسيسها ، تدل في معناها السياسي حالياً على سياسة تصبح فيها جميع السلطات بيد شخص واحد يمارسها حسب إرادته ، دون اشتراط موافقة الشعب على القرارات التي يتخذها.

الديمقراطية :

مصطلح يوناني مؤلف من لفظين الأول (ديموس) ومعناه الشعب، والآخر (كراتوس) ومعناه سيادة، فمعنى المصطلح إذاً سيادة الشعب أو حكم الشعب . والديمقراطية نظام سياسي اجتماعي تكون فيه السيادة لجميع المواطنين ويوفر لهم المشاركة الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة، والديمقراطية كنظام سياسي تقوم على حكم الشعب لنفسه مباشرة، أو بواسطة ممثلين منتخبين بحرية كاملة (كما يُزعم !) ، وأما أن تكون الديمقراطية اجتماعية أي أنها أسلوب حياة يقوم على المساواة وحرية الرأي والتفكير، وأما أن تكون اقتصادية تنظم الإنتاج وتصون حقوق العمال، وتحقق العدالة الاجتماعية.

إن تشعب مقومات المعنى العام للديمقراطية وتعدد النظريات بشأنها، علاوة على تميز أنواعها وتعدد أنظمتها، والاختلاف حول غاياتها ، ومحاولة تطبيقها في مجتمعات ذات قيم وتكوينات اجتماعية وتاريخية مختلفة، يجعل مسألة تحديد نمط ديمقراطي دقيق وثابت مسألة غير واردة عملياً، إلا أن للنظام الديمقراطي ثلاثة أركان أساسية:

أ- حكم الشعب .

ب-المساواة .

ج- الحرية الفكرية .

ومعلوم استغلال الدول لهذا الشعار البراق الذي لم يجد تطبيقًا حقيقيًا له على أرض الواقع ؛ حتى في أعرق الدول ديمقراطية – كما يقال - . ومعلوم أيضًا تعارض بعض مكونات هذا الشعار البراق الذي افتُتن به البعض مع أحكام الإسلام .

الرأسمالية :

الرأسمالية نظام اجتماعي اقتصادي تُطلق فيه حرية الفرد في المجتمع السياسي، للبحث وراء مصالحه الاقتصادية والمالية بهدف تحقيق أكبر ربح شخصي ممكن، وبوسائل مختلفة تتعارض في الغالب مع مصلحة الغالبية الساحقة في المجتمع... وبمعنى آخر : إن الفرد في ظل النظام الرأسمالي يتمتع بقدر وافر من الحرية في اختيار ما يراه مناسباً من الأعمال الاقتصادية الاستثمارية وبالطريقة التي يحددها من أجل تأمين رغباته وإرضاء جشعه، لهذا ارتبط النظام الرأسمالي بالحرية الاقتصادية أو ما يعرف بالنظام الاقتصادي الحر، وأحياناً يخلي الميدان نهائياً لتنافس الأفراد وتكالبهم على جمع الثروات عن طريق سوء استعمال الحرية التي أباحها النظام الرأسمالي.

اليسار ـ اليمين :

اصطلاحان استخدما في البرلمان البريطاني، حيث كان يجلس المؤيدون للسلطة في اليمين ، والمعارضون في اليسار ؛ فأصبح يُطلق على المعارضين للسلطة لقب اليسار، وتطور الاصطلاحان نظراً لتطور الأوضاع السياسية في دول العالم ؛ حيث أصبح يُطلق اليمين على الداعين للمحافظة على الأوضاع القائمة، ومصطلح اليسار على المطالبين بعمل تغييرات جذرية، ومن ثم تطور مفهوم المصطلحان إلى أن شاع استخدام مصطلح اليسار للدلالة على الاتجاهات الثورية ، واليمين للدلالة على الاتجاهات المحافظة، والاتجاهات التي لها صبغة دينية.

الفيدرالية :

نظام سياسي يقوم على بناء علاقات تعاون محل علاقات تبعية بين عدة دول يربطها اتحاد مركزي ؛ على أن يكون هذا الاتحاد مبنيًا على أساس الاعتراف بوجود حكومة مركزية لكل الدولة الاتحادية، وحكومات ذاتية للولايات أو المقاطعات التي تنقسم إليها الدولة، ويكون توزيع السلطات مقسماً بين الحكومات الإقليمية والحكومة المركزية.

الكونفدرالية :

يُطلق على الكونفدرالية اسم الاتحاد التعاهدي أو الاستقلالي ؛ حيث تُبرم اتفاقيات بين عدة دول تهدف لتنظيم بعض الأهداف المشتركة بينها ؛ كالدفاع وتنسيق الشؤون الاقتصادية والثقافية ، وإقامة هيئة مشتركة تتولى تنسيق هذه الأهداف ، كما تحتفظ كل دولة من هذه الدول بشخصيتها القانونية وسيادتها الخارجية والداخلية ، ولكل منها رئيسها الخاص بها .

مأساة الأسرة الإرترية

الأسرة هي اللبنة الأولى في كيان المجتمع والدعامة الأساسية التي يبنى عليها المجتمع وهي إحدى مكوناته الأساسية التي اعتنى بها الإسلام وجعلها أساسا لإصلاح المجتمع وصحح المفاهيم الجاهلية وحرم الممارسات والتقاليد التي تهدم الأسرة من وأد البنات وأساليب النكاح الجاهلية ، ونظم العلاقة الزوجية وأعلى من شأن المرأة وصانها باعتبارها أساس الأسرة .

ولما كان تكوين الأسرة ورعايتها واستقرارها يترتب عليه تماسك المجتمع واستقراره وتشكيل وعيه الوطني والسياسي ـ لجأ الاستعمار الإثيوبي لسياسة الأرض المحروقة وأحرق القرى وأباد أهلها وشرد الأسر أملا في القضاء على الثورة وإنهاءا للمقاومة الوطنية . لكن الاستعمار لم يدرك أن أساليب الإبادة والتشريد تزكي الروح الوطنية في هذا الشعب وتزيد من صلابته ومحافظته على هويته . شرد الاستعمار الأسر الإرترية ، ويتم الكثيرين عن طريق المجازر الجماعية والفردية التي ارتكبها ضد شعبنا ، وكان لهذا أثره على الأسرة والمجتمع ولكنه لم يستطع أن ينال من الأسرة ككيان اجتماعي ، وظلت الأسرة متماسكة محافظة على هويتها ودينها ، حتى عندما تفقد رب الأسرة أو يلتحق من يعولها بالثورة ، وكان للأم الإرترية التي نشأت على القيم الدينية وتقاليد المجتمع المحافظ دور كبير في تربية الأسرة وغرس القيم والمفاهيم الوطنية والدينية ، رغم ظروف الحرب والتشرد والصدمات النفسية والمآسي التي تتكرر على الأسر .

عندما أراد المستعمر الإثيوبي أرضا بلا شعب أو شعبا بلا هوية استخدم أساليبه البشعة من مجازر وتشريد بحق الشعب الإرتري ، ولكن ما الذي أراده نظام الجبهة الشعبية من استهداف الفتاة الإرترية عبر حملات التجنيد القسري ليزج بها في أتون الحرب دون مراعاة لخصوصياتها الأنثوية وخصوصيات المجتمع ومعتقداته الدينية ، ولم يسلم من تلك الحملات بيت ولا أسرة إرترية ، ولكن ما وقع على المسلمين من أذى وقتل عندما تصدوا لتلك الحملات التي مثلت انتهاكا لأعراضهم ومعتقداتهم كان دليلا واضحا ومؤشرا قويا على سياسات نظام الجبهة ، ولم تقتصر الشعبية على التجنيد القسري للفتاة بغرض القتال والتحرير فقط بل اعتمدت الهدم الأخلاقي والفكري الممنهج والمقنن للشباب الإرتري طمسا للهوية والمعتقدات الدينية ، وفرضت الثقافة الواحدة على شعب متعدد الثقافات والديانات وشمل هذا النهج جميع أوجه الحياة الإرترية ، تلك الثقافة والفكر لم يتقبلها المجتمع المسلم نظريا عندما طرحتها الشعبية عبر اتحاداتها الشبابية والنسوية واللقاءات الجماهيرية ، ففرضته واقعا وسلوكا ونمطا حياتيا لا سبيل لتغييره أو تفاديه بالطرق السلمية فكانت المقاومة الإسلامية الخيار الأوحد لرد الظلم وإعادة الحقوق .

إن سياسات الجبهة الشعبية ومنذ الوهلة الأولى كانت واضحة تجاه الأسرة والمعتقدات الدينية ولكن الشعارات أعمت الكثيرين عن تلك السياسات الهدامة ، بل كان البعض يرى الوصول إلى الاستقلال بأي ثمن ولو كان ذالك على حساب قيم المجتمع وثوابته ، وعندما تحقق الاستقلال ظن الكثيرون أن الظروف الاستثنائية قد ولت وآن الأوان لمراجعة السياسات وإعادة ترميم ما أفسدته السياسات السابقة وإتاحة الحريات الدينية فكان عكس ما توقع الواهمون ، واستمرت سياسات الهدم الاجتماعي والتجنيد القسري والخدمة غير المحدودة الأجل وحالة عدم الاستقرار وافتعال الحروب التي أفرزت مزيدا من التشرد والمعاناة والتفكك الاسري ، حتى غدت الأسرة الإرترية مقطعة الأوصال لا يجمع بين شتاتها أفراح ولا أتراح ، وبدلا من أن يعود الذين عاشوا حياة اللجوء والتشرد إلى وطنهم وأسرهم ضاع ذلك الحلم الذي راودهم طيلة حياتهم في المهجر وصار العكس ، فأصبح الشباب الإرتري يفر من وطنه إلى دول الجوار حيث معسكرات المعاناة والمصير المجهول . اضطر النظام الشاب الإرتري لترك وطنه وأسرته حيث أبواه وإخوانه الصغار يذرفون الدموع والدماء ، ليخوض رحلة المخاطرة بحياته ، ومنهم من لا تتاح له فرصة الوداع ، ومنهم من لا يعلم ذويه بحاله ، يغيب السنوات في الخدمة العسكرية ثم يفر من جحيمها إلى مصير مجهول ويغامر في أهوال الفيافي والبحار والمحيطات ليلاقي مصيره المحتوم .

إنها حالة مأساوية عاشتها وتعيشها الأسرة الإرترية ، الإبن يهرب ، والغائب لا يعود ، وآخر في الخدمة ، والأب مطالب بإعادة ابنه الهارب أو دفع مبالغ طائلة أو يودع في السجن ، وتبقى الأم وصغارها تقاسي شظف العيش ولوعة الشتات . ويبقى السؤال هو السؤال مالذي أراده نظام الشعبية من تلك السياسات التي تهدم الأسرة والمجتمع وتستهدف معتقداته ؟، وما الذي يريده الآن من تشريد الشعب من وطنه وحرمانه من أبسط مقومات الحياة الانسانية ؟ ، هل يريد شعبا بلا هوية ولا معتقدات ؟ أم يريد أرضا بلا شعب ؟ ليسود على المقابر الجماعية ونزلاء السجون ؟ أم ماذا ؟ . أتمنى أن يرحل النظام وظلامه وينبلج فجر الحرية والعدل ويعود الجميع إلى وطنه وتبقى الإجابة حروفا سوداء في سجل النظام الدكتاتوري . والله المستعان .

فضل أيام عشر ذي الحجة

فإنه من فضل الله ومنته أن جعل لعباده الصالحين مواسم يستكثرون فيها من العمل الصالح وأمد في آجالهم فهم بين غاد للخير ورائح . ومن أعظم هذه المواسم وأجلّها.. أيام عشر ذي الحجة.

وقد ورد في فضلها أدلة من الكتاب والسنة منها قول الله تعالى: (وَالْفَجْرِ، وَلَيَالٍ عَشْرٍ) [الفجر: ١-٢]، (وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ) [الحج:٢٨].

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: { "ما العمل في أيام أفضل من هذه العشر" قالوا: ولا الجهاد؟ قال: "ولا الجهاد إلا رجلٌ خرج يخاطر بنفسه وماله فلم يرجع بشيء" } [رواه البخاري].

قال ابن حجر في الفتح: والذي يظهر أن السبب في امتياز عشر ذي الحجة لمكان اجتماع أمهات العبادة فيه، وهي الصلاة والصيام والصدقة والحج، ولا يأتي ذلك في غيره. وقال المحققون من أهل العلم: أيام عشر ذي الحجة أفضل الأيام، وليالي العشر الأواخر من رمضان أفضل الليالي.

- مايستحب فعله في هذه الأيام:

١- الصلاة: يستحب التبكير إلى الفرائض، والإكثار من النوافل، فإنها من أفضل القربات.

٢- الصيام: لدخوله في الأعمال الصالحة ، { كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يصوم تسع ذي الحجة، ويوم عاشوراء، وثلاثة أيام من كل شهر } [رواه الإمام أحمد وأبو داود والنسائي].

٣- التكبير والتهليل والتحميد: لما ورد في حديث ابن عمر : { فأكثروا فيهن من التهليل والتكبير والتحميد }. فحريٌّ بنا نحن المسلمين أن نحيي هذه السنة التي هُجرت في هذه الأيام، وتكاد تُنسى حتى من أهل الصلاح والخير بخلاف ما كان عليه السلف الصالح.

٤- صيام يوم عرفة: يتأكد صوم يوم عرفة لغير الحاج لما ثبت عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه قال عن صوم عرفة: { أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده} [رواه مسلم].

٥- فضل يوم النحر: يغفل عن ذلك اليوم العظيم كثير من المسلمين مع أن بعض العلماء يرى أنه أفضل أيام السنة على الإطلاق حتى من يوم عرفة. قال ابن القيم - رحمه الله -: " خير الأيام عند الله يوم النحر، وهو يوم الحج الأكبر .

أحكام عيد الأضحى المبارك

أخي المسلم: احمد الله عز وجل أن جعلك ممن أدرك هذا اليوم العظيم، ومدّ في عمرك لترى تتابع الأيام والشهور وتقدم لنفسك فيها من الأعمال والأقوال والأفعال ما تقربك إلى الله زلفى.

والعيد من خصائص هذه الأمة ومن أعلام الدين الظاهرة وهو من شعائر الإسلام فعليك بالعناية بها وتعظيمها. (ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى الْقُلُوبِ) [الحج:٣٢].

وإليك وقفات سريعة موجزة مع آداب وأحكام العيد:

١- التكبير: يشرع التكبير من فجر يوم عرفة إلى عصر آخر أيام التشريق وهو الثالث عشر من شهر ذي الحجة قال تعالى: (وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ) [البقرة:٢٠٣]، وصفته أن تقول: " الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله والله أكبر، الله أكبر ولله الحمد " ويسن جهر الرجال به في المساجد والأسواق والبيوت وأدبار الصلوات إعلانا بتعظيم الله وإظهاراً لعبادته وشكره.

٢- ذبح الأضحية: ويكون ذلك بعد صلاة العيد لقول رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: { من ذبح قبل أن يصلي فليعد مكانها أخرى، ومن لم يذبح فليذبح } [رواه البخاري ومسلم]. ووقت الذبح أربعة أيام العيد، ويوم النحر وثلاثة أيام التشريق، لما ثبت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: { كل أيام التشريق ذبح } [انظر السلسلة الصحيحة برقم ٢٤٦٧].

٣- الإغتسال والتطيب للرجال: ولبس أحسن الثياب بدون إسراف ولا إسبال ولا حلق لحية فهذا حرام - أما المرأة فيشرع لها الخروج إلى مصلى العيد بدون تبرج ولا تطيب، وأربأ بالمسلمة أن تذهب لطاعة الله والصلاة وهي متلبسة بمعصية الله من تبرج وسفور وتطيب أمام الرجال.

٤- الأكل من الأضحية: كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لا يطعم حتى يرجع من المصلى فيأكل من أضحيته.

٥- الذهاب إلى مصلى العيد ماشياً إن تيسر: والسنة الصلاة في مصلى العيد إلا إذا كان هناك عذر من مطر مثلاً فيصلي في المسجد لفعل الرسول - صلى الله عليه وسلم -.

٦- الصلاة مع المسلمين واستحباب حضور الخطبة: والذي رجحه المحققون من العلماء مثل شيخ الإسلام ابن تيمية أن صلاة العيد واجبة لقوله تعالى: (فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ) [الكوثر:٢]. ولا تسقط إلا بعذر شرعي والنساء يشهدن العيد مع المسلمين، حتى الحيض والعواتق ويعتزل الحيض المصلى.

٧- مخالفة الطريق: يستحب لك أن تذهب إلى مصلى العيد من طريق وترجع من طريق آخر لفعل النبي - صلى الله عليه وسلم -.

٨- التهنئة بالعيد: لا بأس مثل قول: تقبل الله منا ومنكم.

أحكام الأضحية ومشروعيتها

شرع الله الأضحية بقوله تعالى: (فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ) [الكوثر:٢] وقوله تعالى: (وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُم مِّن شَعَائِرِ اللَّهِ) [الحج:٣٦]، وهي سنة مؤكدة، ويكره تركها مع القدرة عليها لحديث أنس - رضي الله عنه - الذي رواه البخاري ومسلم أن النبي - صلى الله عليه وسلم - ضحى بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده وسمى وكبر.

وتكون الأضحية من الإبل والبقر والغنم لقول الله تعالى: (لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّن بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ) و لا تجزئ في الأضاحي : العوراء البيّن عورها، والمريضة البيّن مرضها، والعرجاء البيّن ضلعها، والعجفاء التي لا تنقي فمن شروط الأضحية السلامة من العيوب.

ووقت الذبح بعد صلاة العيد لقول الرسول - صلى الله عليه وسلم -: { من ذبح قبل الصلاة فإنما يذبح لنفسه، ومن ذبح بعد الصلاة والخطبتين فقد أتم نسكه وأصاب السنة } [متفق عليه]. ويسن لمن يحسن الذبح أن يذبح أضحيته بيده قائلا: بسم الله والله أكبر، اللهم هذا عن فلان " ويسمي نفسه أو من أوصاه " فإن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ذبح كبشاً وقال: { بسم الله والله أكبر، اللهم هذا عني وعن من لم يُضح من أمتي } ، ومن كان لا يحسن الذبح فليشهده ويحضره. ويسن للمضحي أن يأكل من أضحيته ويهدي الأقارب والجيران ويتصدق منها على الفقراء قال تعالى: (فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ) وكان بعض السلف يحب أن يجعلها أثلاثاً: فيجعل ثلثاً لنفسه، وثلثاً هدية للأغنياء، وثلثاً صدقة للفقراء. ولا يعطي الجزار من لحمها شيئاً كأجر. وعلى من أراد أن يضحي ودخل شهر ذي الحجة أن يتجنب أخذ شيئ من شعره أو أظفاره أو جلده حتى يذبح أضحيته.